وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 13 أبريل 2023

أخبار الطاقة

النفط يستقر مع ترقب السوق لبيانات التضخم الأميركية الرئيسة ورفع أسعار الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

مجلس الاحتياطي الاتحادي بشأن رفع أسعار الفائدة. ومن المحتمل أن تتلقى العقود الآجلة للنفط الخام دفعة من المكاسب في أسواق الأسهم الآسيوية، حيث من المتوقع أن تحافظ البنوك المركزية الإقليمية على أسعار الفائدة ثابتة.

ارتفع خام برنت 14 سنتا، أو 0.2 ٪، إلى 85.75 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0917 بتوقيت غرينتش، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 10 سنتات، أو 0.1 ٪ ، إلى 81.63 دولارا للبرميل.

ارتفعت الأسعار بنحو 2 ٪ يوم الثلاثاء وسط تفاؤل بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترب من إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة، مما يجعل النفط المسعّر بالدولار أرخص للمشترين الذين يحملون عملات أخرى.

ومن المتوقع أن يظهر مؤشر أسعار المستهلك الأميركي أن التضخم الأساسي لشهر مارس ارتفع بنسبة 0.4 ٪ على أساس شهري و5.6 ٪ على أساس سنوي، وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا باتريك هاركر يوم الثلاثاء إنه شعر أن البنك المركزي الأميركي قد ينتهي قريبًا من رفع أسعار الفائدة، في حين قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس نيل كاشكاري إنه يعتقد أن التضخم، الآن بمعدل 5 ٪ وفقًا للمقياس المفضل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، ستصل إلى «منتصف الثلاثيات» بحلول نهاية هذا العام.

«مع قلق المتداولين من احتمالية ظهور بيانات التضخم على الجانب الأكثر سخونة من التوقعات، لن يكون مفاجئًا أن نرى معنويات السوق الإيجابية الحالية تأخذ منحى أكثر حذراً قبل البيانات الرئيسة هذا الأسبوع»، بحسب محلل كوهلي كابيتال ماركتس، تيم ووترر. في غضون ذلك، أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي ارتفاع مخزونات الخام بنحو 380 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 7 أبريل، حسبما ذكرت مصادر، مقابل توقعات بشأن انخفاض قدره 600 ألف برميل.

فـي الوقـت نفسـه، ارتفعت مخزونات البنزين بنحو 450 ألف برميـل، وفقًا لتقرير معهد البترول الأميركي، في حين توقع المحللون تراجعًا بمقدار 1.6 مليون برميل. ستصدر الحكومة الأميركية بيانات مخزونها في الساعة 10:30 صباحًا (1430 بتوقيت غرينتش) يوم الأربعاء.

في حالة سلبية أخرى للطلب على النفط، قلص صندوق النقد الدولي يوم الثلاثاء توقعاته للنمو العالمي لعام 2023، مشيرًا إلى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة. وينتظر السوق أيضا توضيحا بشأن الطلب والعرض على النفط، مع صدور تقارير شهرية من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية يومي الخميس والجمعة على التوالي.

وخفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء توقعاتها لإنتاج دول أوبك للنفط بمقدار 0.5 مليون برميل يوميًا لبقية عام 2023 وخفضت توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 بمقدار 40 ألف برميل يوميًا.

كما دعمت الأسعار بوادر الطلب القوي على الوقود في الهند، ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم، في مارس. وفي الشهر الماضي، قفز استهلاك الوقود بنسبة 5 ٪ عن العام السابق إلى مستوى قياسي بلغ 4.83 ملايين برميل يوميًا. ولا تزال البلاد الوجهة الرئيسة لخام الأورال الروسي وسط اللجوء إلى تدفقات تجارة النفط العالمية في أعقاب غزو أوكرانيا. كما ارتفعت أسعار النفط مع وزن المشاركين في السوق لتخفيضات الإمدادات من أوبك+ التي من شأنها أن تشدد السوق العالمية في مواجهة مخاوف بشأن زيادة رفع أسعار الفائدة التي قد تضر بالطلب. وكان المستثمرون ينتظرون مجموعة من التقارير عن التضخم والطلب والعرض على النفط المقرر إجراؤها هذا الأسبوع والتي قد تعطي اتجاه السوق. وفي مواجهة التضخم المستمر الذي أزعج محافظي البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، هناك مجال واحد، حيث خفت ضغوط أسعار الطاقة. ويعتبر هبوط شركة آبل بنسبة 40 ٪ في شحنات أجهزة الكمبيوتر الشخصية هو الأشد حدة بين كبرى شركات تصنيع أجهزة الكمبيوتر، وانخفضت أسعار السلع الأساسية التي تساعد في تزويد المنازل بالطاقة والسيارات التي تعمل بالوقود عن مستوياتها المرتفعة في الأشهر الأخيرة. وبينما أحدث الإعلان المفاجئ الأسبوع الماضي عن خفض الإنتاج من أوبك وحلفائها هزة في الأسواق، فإن التوقعات الأوسع لا تزال دون تغيير إلى حد كبير.

وقال فيشنو فاراثان، رئيس قسم الاقتصاد والاستراتيجية في آسيا في ميزوهو بنك ليمتد، إنه حتى إذا ارتفع النفط إلى 100 دولار للبرميل بحلول أوائل عام 2024، فإن «النفط الخام سيكون في الغالب معادًا للتضخم ويتوافق مع التضخم الأوسع نطاقًا» نظرًا لأن الأسعار كانت أعلى في العام الماضي.

وقبل قيود الإنتاج في أوبك +، سجلت أسعار النفط القياسية انخفاضًا للشهر الخامس على التوالي وأيضًا أكبر انخفاض في الربع الأول منذ عام 2020، حيث أثرت أزمة مصرفية وتشديد السياسة النقدية على العقود الآجلة. كما انخفضت المعايير القياسية للغاز الطبيعي، في حين انخفضت أسعار المنتجات البترولية المكررة والكهرباء بالمثل.

وقال لويس كويجس، كبير الاقتصاديين في آسيا والمحيط الهادئ في ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية: «يجب أن تكون الزيادات في أسعار الطاقة مشكلة أقل هذا العام مقارنة بالعام الماضي، مع احتواء الضغط الإضافي على التضخم الأوسع والقوة الشرائية».

وقال بنك التنمية الآسيوي في تقرير الأسبوع الماضي إن الاقتصادات النامية في آسيا مهيأة لتحقيق نمو أسرع وتضخم معتدل هذا العام والعام المقبل. باستثناء الصين، توقع بنك التنمية الآسيوي أن يبلغ التضخم 6.2 ٪ هذا العام و4.5 ٪ في عام 2024، انخفاضًا من 6.7 ٪ في عام 2022. وتشهد الاقتصادات المتقدمة أيضًا اتجاهات مماثلة، مع تباطؤ التضخم في كوريا الجنوبية واليابان. كما أن التضخم في أوروبا يتراجع بالمثل، حتى مع دخول الحرب الروسية في أوكرانيا عامها الثاني.

وقال جيوفاني برونى، الذي يقود فريق رؤى الطاقة بشركة ماكينزي وشركاه في آسيا من سنغافورة: «تساهم تكاليف الطاقة عادةً في ما بين 5 ٪ إلى 15 ٪ من إجمالي التضخم». «عندما ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية جديدة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، زادت هذه النسبة بأكثر من الضعف في العديد من البلدان.» ولكن العامل الرئيس في معادلة التضخم هو أنه لا توجد علاقة فردية بين الأسعار المعيارية الدولية والمبلغ الذي يدفعه المستهلكون. فيما تتأخر أسعار وقود السيارات في الولايات المتحدة عن ارتفاع النفط بعد التخفيضات المفاجئة للإنتاج من قبل منظمة أوبك + حيث تؤثر حالة عدم اليقين بشأن الطلب على السوق قبل موسم القيادة الصيفي، على سبيل المثال.

وأشار الرئيس الأميركي جو بايدن إلى وجهة النظر هذه في 3 أبريل، قائلاً «لن يكون الأمر سيئًا كما تعتقد»، عندما سئل عن تحرك أوبك + كان هذا تحولًا عن أكتوبر. وقال فاراثان من ميزوهو إنه حتى مع انخفاض أسعار الطاقة بشكل عام مقارنة بذروة العام الماضي، هناك العديد من جوانب التضخم الأخرى التي تجعل مكاسب الأسعار «ثابتة».

على سبيل المثال، تميل تكاليف الخدمات إلى أن تكون «راسخة وذاتية التعزيز» بشكل أكبر، وسط إحجام نفسي من الشركات عن تعديل أسعارها مرة أخرى. وتزيد تكاليف العمالة أيضًا من ضغوط الأسعار، بينما تظل أسعار المواد الغذائية والسلع المعمرة جزءًا من المعادلة.

وهناك أيضًا ما يسمى بمخاطر الدرجة الثانية التي قد تضغط على الأسعار أعلى. وقال فاراتان: «إذا ارتفعت معايير النفط، فقد ترفع الشركات الأسعار لتأخذ في الاعتبار علاوة عدم اليقين». ولا تزال هيئة المحلفين خارج دائرة النظر في الاتجاه الذي يمكن أن يتجه فيه التضخم على المدى الطويل إذا ارتفعت أسعار النفط أكثر من المتوقع. وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس جيمس بولارد الأسبوع الماضي إنه «سؤال مفتوح» عما إذا كان خفض إنتاج أوبك + سيكون له تأثير دائم.

وكانت التوقعات بشأن ارتفاع أسعار النفط مترسخة بالفعل في السوق قبل التخفيضات المفاجئة من أوبك +، والتي تستند جزئيًا إلى تأثير إعادة فتح الاقتصاد الصيني بعد أن تخلت أكبر مستورد للنفط في العالم فجأة عن سياساتها بشأن صفر كوفيد أواخر العام الماضي.

وقد يؤدي نجاح بكين أو فشلها في استئناف النمو الاقتصادي في نهاية المطاف إلى تجاوز تخفيضات أوبك + باعتبارها المحرك الأكبر للتضخم الذي تغذيه الطاقة. وقال بروني من شركة ماكينزي: «إذا نظرنا عبر بعض السلع، فقد نشهد ضيق السوق وتقلب الأسعار حيث يترجم إعادة فتح الصين إلى ارتفاع الطلب».

وصعدت العقود الآجلة للنفط أكثر من خمسة بالمئة منذ فاجأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا السوق الأسبوع الماضي بجولة جديدة من تخفيضات الإنتاج تبدأ في مايو والتي تستهدف توازن الأسواق وضبط تداولات النفط بالطرق الشرعية.

تراجع أسعار قطاع البتروكيميائيات في مارس مع أكبر انخفاض لسوق الأسمدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار معظم المنتجات البتروكيميائية في مارس الماضي مع أكبر انخفاض لسوق الأسمدة وبالذات الأمونيا التي هوت أسعارها بشكل كبير عن الشهر السابق بنسبة 43,7٪ إلى 380 دولارا للطن بسبب تباطؤ الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا وانخفاض أسعار الأسمدة. كما انخفضت أسعار اليوريا بنسبة 7,6٪ عن الشهر السابق إلى 305 دولارات للطن، بسبب استمرار تباطؤ الطلب بفرض الضغوط على الأسعار.

وانخفضت أسعار البولي كاربونات بنسبة 4,3٪ إلى 1,890 دولارا للطن، ومن حيث القيمة كانت خلات فاينيل-إيثيلين الأعلى عند 1950 دولارا للطن منخفضة بنسبة 0,3٪ عن الشهر. في حيت ارتفعت أسعار جلايكول الايثيلين من سابك بنسبة 1,1٪ إلى 910 دولارات للطن.

كما تراجعت أسعار الكلوريد متعدد الفاينيل فيما ارتفعت أسعار ثنائي كلورايد الإيثيلين وميثيل ثالثي بوتيل الإيثيلين؛ وتم تقديم تخفيض كبير لأسعار البروبان والبيوتان من أرامكو لشهر أبريل، بينما تراجعت أسعار النافثا في مارس عن الشهر السابق بنسبة 9,7٪ إلى 650 دولارا للطن، بحسب تقرير الجزيرة كابيتال لشهر مارس. كما انخفضت أسعار البروبان والبيوتان بنسب 8,9٪ و6,3٪ إلى 720 و740 دولارا للطن على التوالي.

وتراجع سعر الكلوريد متعدد الفاينيل في مارس بنسبة 11,1٪ عن الشهر السابق إلى 800 دولار للطن نتيجة وفرة المعروض في آسيا، بالرغم من تحسن الطلب بسبب نشاط زيادة التخزين. في المقابل، ارتفع سعر ثنائي كلورايد الإيثيلين بنسبة 8,3٪ عن الشهر السابق إلى 325 دولارا للطن.

فيما انخفض سعر البروبيلين عن الشهر السابق بنسبة 6,4٪ إلى 880 دولارا للطن بسبب تراجع الطلب على المنتجات النهائية. وارتفعت أسعار ميثيل ثالثي بوتيل الإيثيلين بنسبة 3,2٪ خلال نفس الفترة إلى 980 دولارا للطن نتيجة ارتفاع الطلب على الوقود في موسم السفر.

وفي اتجاه هامش ربح المنتجات البتروكيميائية، اتسع هامش البولي بروبيلين - البروبان خلال مارس إلى 379 دولارا للطن من 328 دولارا للطن في فبراير. واتسع هامش البولي بروبيلين - بيوتان في مارس إلى 363 دولارا للطن من 328 دولارا للطن في فبراير.

وارتفع هامش البولي إيثلين عالي الكثافة - النافثا إلى 341 دولارا للطن في مارس مقابل 296 دولارا للطن في فبراير. وتفوقت الأزمة المصرفية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في مارس على آمال عودة الأنشطة في الصين، مع حدوث بعض التعافي في الأسعار مع نهاية الشهر. وحول أسعار النفط الخام في مارس، بدأت أسعار النفط بالتحسن في بداية الشهر بسبب التفاؤل بالطلب من الصين. مع ذلك، تراجعت الأسعار بشكل كبير في منتصف شهر مارس مع بدأ الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة ثم أوروبا. وفي النصف الثاني من الشهر، قلص النفط بعض الخسائر في النصف الثاني من الشهر وسط انحسار المخاوف المتعلقة بالأزمة المصرفية.

وارتفعت الأسعار في بداية شهر أبريل نتيجة الخفض المفاجئ للإمدادات من منظمة أوبك وحلفائها بمقدار 1,6 مليون برميل يوميا. انخفض سعر خام برنت في مارس عن الشهر السابق بنسبة ٪4,1، كما انخفض سعر خام غرب تكساس خلال نفس الفترة بنسبة ٪0,9 إلى 79,8 و75,7 دولارا للبرميل على التوالي.

كما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في مركز هنري للغاز الطبيعي عن الشهر السابق بنسبة ٪9,6 إلى 2.2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. فيما ازداد ضعف النشاط الصناعي، حيث انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعية الأمريكي في مارس إلى 46,3 من 47,7 في فبراير، لأدنى مستوى منذ مارس 2020 حيث تراجعت الطلبات الجديدة أكثر.

كما انخفض مؤشر" تشايجن" لمديري المشتريات الصيني إلى 50,5 من ٪51,6 بسبب ضعف الطلب الأجنبي. وتراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي في منطقة اليورو في مارس إلى ٪47,3 من ٪48,5 في فبراير، حيث تأثر الطلب برفع أسعار الفائدة وزيادة التكاليف المعيشية.

وحول المعروض العالمي من النفط الخام، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة ارتفع الامداد العالمي من النفط في فبراير بمقدار 830,000 برميل يومياً إلى 101,5 مليون برميل يوميا. في حين يتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي ارتفاع المعروض العالمي من النفط الخام والوقود السائل بمقدار 1,6 مليون برميل إلى 101,5 مليون برميل يوميا في 2023 وبمقدار 1,6 مليون برميل يوميا إلى 103,0 ملايين برميل في 2024، كما يتوقع ارتفاع إمدادات النفط خارج منظمة أوبك بمقدار 1,7 مليون برميل إلى 67,4 مليون برميل يوميا في 2023 وبمقدار 0,8 مليون برميل إلى 68,3 مليون برميل يوميا في 2024.

ونقلاً عن الوكالة الدولية للطاقة، وصل تكرير النفط عالميا في فبراير إلى 81,1 مليون برميل يومياً بسبب ضعف التعافي في الولايات المتحدة بالإضافة إلى الصيانة المجدولة في أماكن أخرى. ويتوقع زيادة تكرير النفط بمقدار 1,8 مليون برميل يوميا في 2023 ليصل إلى 82,1 مليون برميل يوميا. وحول معروض منظمة أوبك، وفقاً لمصادر من خارج منظمة أوبك، ارتفع إنتاج الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام في فبراير عن الشهر السابق بمقدار 117,000 برميل يومياً إلى 28,9 مليون برميل يوميا في المتوسط. وبلغ متوسط إنتاج النفط الخام من الدول الأعضاء في منظمة أوبك خلال الربع الرابع 2022 نحو 28,9 مليون برميل يوميا مقابل 29,2 مليون برميل يوميا في الربع الثالث 2022، وذلك وفقا لمكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي. كما توقع المكتب انخفاض إنتاج منظمة أوبك من النفط الخام في الربع الأول 2023 إلى 28,4 مليون برميل يوميا. ويتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام لدى منظمة أوبك في العام 2023 بحدود 28,6 مليون برميل يوميا وبحدود 29,3 مليون برميل يوميا في العام 2024. وبلغ متوسط انقطاع المعروض غير المخطط له لدى الدول الأعضاء في أوبك خلال فبراير 1,90 مليون برميل يوميا مقابل 2,04 مليون برميل يومياً في يناير، وذلك وفقاً لمكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي.

وحول الطلب على النفط الخام عالميا، تتوقع أوبك زيادة الاستهلاك العالمي للنفط في 2023 بمقدار 2,3 مليون برميل يوميا، دون تغيير عن توقعات الشهر السابق. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة نمو الطلب على النفط العالمي في 2023 بمقدار 2,0 مليون برميل يومياً نتيجة تعافي الطلب من الصين وزيادة حركة الرحلات الجوية. ويتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن يرتفع متوسط استهلاك النفط والمنتجات النفطية السائلة خلال العام 2023 إلى 100,9 مليون برميل يوميا (ارتفاع 1,5 مليون برميل يوميا عن العام السابق)، مع المزيد من الارتفاع في العام 2024 عن العام السابق بمقدار 1,8 مليون برميل يومياً.

وبلغ الطلب العالمي على النفط والمنتجات النفطية السائلة في فبراير 100,9 مليون برميل يوميا، ارتفاع 0,3 مليون برميل يوميا عن الشهر المماثل من العام السابق، وذلك وفقا لمكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي. وحول نفط أوبك، تتوقع أوبك زيادة الطلب على نفط الدول الأعضاء خلال العام 2023 بمقدار 0,8 مليون برميل يوميا إلى 29,3 مليون برميل يوميا أقل بمقدار 0,2 مليون برميل يوميا عن التقديرات السابقة.

وفي المخزون، وفقا للوكالة الدولية للطاقة، ارتفعت مخزونات النفط لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال شهر يناير بمقدار 54,8 مليون برميل إلى 2,851 مليون برميل، كما ارتفعت المخزونات العالمية بمقدار 52,9 مليون برميل.

يتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن يصل إجمالي مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع نهاية العام 2023 إلى 2,89 مليار برميل وإلى 2,93 مليار برميل مع نهاية العام 2024، كما يتوقع أن تصل مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنهاية مارس 2023 إلى 1,9 تريليون قدم مكعب.

وفي نظرة عامة على الأسعار، يتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن تصل أسعار العقود الفورية لخام برنت إلى متوسط 83 دولارا للبرميل خلال العام 2023 وإلى 78 دولارا للبرميل في العام 2024. ورفع بنك جولدمان ساكس توقعاته لأسعار النفط في العام 2023 إلى متوسط 95 دولار للبرميل وإلى 100 دولار للبرميل في العام 2024.

وذلك بعد الخفض المفاجئ للإنتاج من قبل منظمة أوبك وحلفائها. ويتوقع مكتب إدارة معلومات الطاقة الأمريكي أن يصل متوسط أسعار الغاز الطبيعي خلال العام 2023 في مركز هنري إلى 3,0 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية و 3,9 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2024.

المكاسب السعرية في سوق النفط لا تزال راسخة .. وترقب لتأثير بيانات «أوبك» اليوم

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام مع ميل إلى المحافظة نسبيا على المكاسب، حتى بعد أن صدر تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، الذي قدر أن العرض سيتجاوز الطلب في العامين المقبلين على الرغم من خفض الإنتاج غير المتوقع من قبل «أوبك +».

وتترقب السوق النفطية تأثير أحدث بيانات النفط التي تصدرها منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» اليوم، يليه التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية، وقد استمر تحسن معنويات السوق في أعقاب تخفيضات الإنتاج التي أعلنت عنها مجموعة «أوبك +» في الأسبوع الماضي.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن سوق النفط الخام ستظل ضيقة بينما جاءت عمليات إعادة فتح الصين بطيئة نسبيا، لكنها ما زالت تدعم مكاسب الأسعار»، موضحين أن تقلص صادرات النفط الروسية المنقولة بحرا يزيد من تشديد الأسواق كما أن ما يقرب من 500 ألف برميل يوميا من إمدادات النفط الخام من إقليم كردستان العراق شبه المستقل لا تزال متوقفة، وهناك دلائل على أن هناك حاجة إلى مزيد من المفاوضات قبل استئناف تلك التدفقات.

وأوضحوا أن المصافي تفضل دائما أسعارا منخفضة للنفط الخام حتى يتمكنوا من شراء المواد النفطية بسعر أرخص لكن مصافي التكرير الآسيوية الموجهة بدرجة كبيرة إلى التصدير أصبحت حساسة للغاية تجاه انخفاض أسعار المنتجات النفطية.

وفي هذا الإطار، قال هيورويوكي كينوشينا المحلل الياباني ومختص شؤون المصارف والطاقة، «إن المكاسب السعرية ما زالت راسخة في السوق منذ إعلان (أوبك +) عن خفض إنتاج جديد، لكن ضغوطا عكسية صدرت مع إعلان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها عن توقعات الطاقة على المدى القصير أنها ترجح أن تظل سوق النفط العالمية في حالة فائض هذا العام والعام المقبل، وذلك رغم تراجع إنتاج «أوبك» وروسيا حيث توقعت زيادة إنتاج النفط العالمي بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا في 2023».

وأضاف أن «فائض المعروض النفطي يحدث بعد تضرر نمو الطلب بسبب النمو الاقتصادي الأقل من المتوقع في الأشهر المقبلة خاصة في ضوء تداعيات الأزمة المصرفية الدولية والرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية لمحاربة التضخم الذي يدعم توقعات التباطؤ الاقتصادي».

أما مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، فأوضح أن وفرة في المعروض النفطي قد تحدث في العام الجاري وتقدرها التقارير الدولية بزيادة إنتاج النفط العالمي بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا في 2023 وذلك بسبب النمو القوي من الدول غير الأعضاء في «أوبك» باستثناء روسيا خاصة دول أمريكا الشمالية والجنوبية.

وأضاف أن «أزمة القطاعات المصرفية العالمية تزيد من حالة عدم اليقين بشأن ظروف الاقتصاد العالمي ولها تأثيراتها المحتملة القوية في استهلاك الوقود السائل»، مرجحا أن تكون أسواق النفط العالمية في توازن نسبي خلال العام المقبل.

ولفت إلى انخفاض الإنتاج في روسيا بشكل ملحوظ بعد إدخال سقوف أسعار لمجموعة السبع وحظر أوروبا استيراد معظم المنتجات الخام والنفطية الروسية بدءا من 5 ديسمبر و5 فبراير الماضيين، منوها بتأكيد روسيا أنها ستخفض إنتاج النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا من مستويات فبراير حتى نهاية العام الجاري.

من ناحيته، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف «إن الانخفاضات في إمدادات بعض المنتجين تعوضها إمدادات منتجين آخرين، وبالتالي يظل المعروض النفطي العالمي في مستويات جيدة وملائمة، ومثال على ذلك فقد عوض الانتعاش في إنتاج كازاخستان جزئيا الانخفاض الكبير في الإنتاج الروسي».

وأضاف أن «نمو الإنتاج في العراق أيضا عوض جزئيا انخفاض الإمدادات من سبع من الدول الأعضاء في «أوبك» البالغ عددها 13 عضوا حيث تعافى الإنتاج العراقي من الاضطرابات المرتبطة بإصلاحات خطوط الأنابيب في أعقاب الزلزال الكبير الذي ضرب تركيا وسورية في أوائل فبراير الماضي.

وأشار جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا إلى أن وزراء «أوبك +» سيعقدون الاجتماع التالي في مطلع يونيو المقبل وسط ترقب ومتابعة مستمرة من الأسواق النفطية، حيث يتوقع عديد من التقارير الدولية استمرار تضييق السوق في النصف الثاني من العام الجاري.

من ناحيته، يقول سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف «إن الانخفاضات في إمدادات بعض المنتجين تعوضها إمدادات منتجين آخرين، وبالتالي يظل المعروض النفطي العالمي في مستويات جيدة وملائمة، ومثال على ذلك فقد عوض الانتعاش في إنتاج كازاخستان جزئيا الانخفاض الكبير في الإنتاج الروسي».

وأضاف أن «نمو الإنتاج في العراق أيضا عوض جزئيا انخفاض الإمدادات من سبع من الدول الأعضاء في «أوبك» البالغ عددها 13 عضوا حيث تعافى الإنتاج العراقي من الاضطرابات المرتبطة بإصلاحات خطوط الأنابيب في أعقاب الزلزال الكبير الذي ضرب تركيا وسورية في أوائل فبراير الماضي.

وأشار جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا إلى أن وزراء «أوبك +» سيعقدون الاجتماع التالي في مطلع يونيو المقبل وسط ترقب ومتابعة مستمرة من الأسواق النفطية، حيث يتوقع عديد من التقارير الدولية استمرار تضييق السوق في النصف الثاني من العام الجاري.

ولفت إلى أن شركات التكرير في جميع أنحاء شرق آسيا كانت داعمة لقرار «أوبك +» الأخير بخفض الإنتاج إلى حد ما، حيث تهدف هذه الخطوة إلى ضخ بعض الاستقرار في السوق والسيطرة على الاتجاه الهبوطي الحاد في أسعار النفط الخام القياسية التي تم تسجيلها في مارس الماضي، لكن مع عودة الاتجاه الصعودي الجديد للأسعار يخشى البعض من تضرر الطلب على النفط وسط ارتفاع معدلات التضخم.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، لم يطرأ تغير يذكر على أسعار النفط في التعاملات المبكرة أمس، بعدما أظهرت بيانات زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام والبنزين الأمريكية وهو ما عوض تأثير المخاوف من شح الإمدادات قبيل تخفيضات إنتاج دول منظمة أوبك. وانخفض خام برنت خمسة سنتات إلى 85.57 دولار، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ستة سنتات إلى 81.48 دولار للبرميل.

وقالت مصادر «إن بيانات معهد البترول الأمريكي أظهرت ارتفاع مخزونات الخام بمقدار 380 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في السابع من أبريل»، مقارنة بتوقعات ثمانية محللين استطلعت «رويترز» آراءهم بانخفاض قدره 600 ألف برميل.

ووفقا لبيانات المعهد فقد ارتفعت مخزونات البنزين في الفترة نفسها بنحو 450 ألف برميل، بينما كان المحللون يتوقعون انخفاضها 1.6 مليون برميل.

وكانت الأسعار قد ارتفعت نحو 2 في المائة الثلاثاء وسط آمال أن يبطئ مجلس الاحتياطي وتيرة التشديد النقدي بعد نشر بيانات أسعار المستهلكين الأمريكيين.

وقال باتريك هاركر رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في فيلادلفيا «إنه يشعر بأن الفيدرالي سيكتفي قريبا من رفع أسعار الفائدة».

وحذر صندوق النقد الدولي من أن الثغرات الكامنة في النظام المصرفي قد تؤدي إلى أزمة جديدة وتضر بالنمو العالمي هذا العام، لكنه حث الدول الأعضاء على الاستمرار في تشديد السياسة النقدية لكبح جماح التضخم العنيد.

ومن المقرر أن تنشر منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» تقريرها الشهري اليوم، بينما ستنشر وكالة الطاقة الدولية تقريرها غدا، وسيتضمن التقريران أحدث التوقعات للعرض والطلب في سوق النفط.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 85.41 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 85.5 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أمس، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول انخفاض عقب ارتفاع سابق، وإن السلة استقرت تقريبا مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.5 دولار للبرميل».

كوريا تعتزم زيادة إنتاج الطاقة الشمسية من أسطح المصانع 4 أمثال

الاقتصادية

تعتزم كوريا التوسع في تركيب ألواح الطاقة الشمسية فوق أسطح المنشآت الصناعية، بهدف التغلب على أزمة نقص الأراضي الفضاء اللازمة لإقامة محطات الطاقة الشمسية.

وقالت وزارة الطاقة الكورية في بيان أمس، «إن الحكومة تستهدف إنتاج ما يصل إلى أربعة جيجاواط كهرباء من ألواح الطاقة الشمسية المثبتة فوق أسطح المنشآت الصناعية في مدينة دايجو وإقليم جيونجسانج شمال البلاد، وهو ما يعادل أربعة أمثال حجم الإنتاج الحالي من ألواح الطاقة الشمسية فوق أسطح المنشآت الصناعية البالغ 1.1 جيجاواط.

وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأنباء إلى أن كوريا الجنوبية تفتقد إلى الأراضي الفضاء التي يمكن استخدامها في إقامة محطات للطاقة الشمسية. ويستهدف المشروع الجديد الاستفادة من المساحات الكبيرة لأسطح المجمعات الصناعية في إنتاج الكهرباء. ولم تكشف الوزارة عن الجدول الزمني لتنفيذ المشروع ولا تكلفته المقدرة.

وبحسب معهد أبحاث الطاقة الخضراء فإن كوريا الجنوبية تحتاج إلى إنتاج نحو 400 جيجاواط كهرباء من الطاقة الشمسية حتى تصل إلى صفر انبعاثات كربونية في مجال إنتاج الكهرباء. وبحسب بيانات خدمة «بلومبيرج» لتمويل الطاقة الجديدة فإن إجمالي إنتاج كوريا الجنوبية من الطاقة الشمسية وصل بنهاية 2021 إلى نحو 21 جيجاواط.

ومن المتوقع أن تشكل الطاقة المتجددة 21.6 في المائة من إجمالي إنتاج الكهرباء في كوريا الجنوبية بحلول 2030 بحسب أحدث خطة حكومية لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وهو ما يقل عن التقديرات السابقة وكانت 30.2 في المائة من إجمالي إنتاج الكهرباء.

معايير أمريكية أكثر صرامة بشأن انبعاثات السيارات للترويج لـ «الكهربائية»

الاقتصادية

أدخلت الحكومة الأمريكية معايير أكثر صرامة بشأن انبعاثات السيارات، وهو إجراء يهدف إلى جعل 67 في المائة، من السيارات المبيعة في البلاد تعمل بالطاقة الكهربائية بحلول 2032.

ويتجاوز هذا الهدف الطموحات التي كشف عنها الرئيس جو بايدن قبل عامين، التي كانت تصبو إلى أن تكون نصف السيارات المبيعة في الولايات المتحدة بحلول 2030 خالية من الانبعاثات، أي السيارات الكهربائية أو الهجينة القابلة للشحن أو العاملة على الهيدروجين.

ووفقا لـ«الفرنسية»، هذه المرة، لم تحدد الإدارة حصة دقيقة للسيارات النظيفة التي يتعين بيعها. لكن وكالة حماية البيئة تخطط تدريجيا لفرض قيود على معدل كمية الانبعاثات الملوثة من السيارات الجديدة التي ينتجها كل مصنع، وتشجيعها في هذه العملية على إضافة مزيد من السيارات الكهربائية في أسطولها.

هذه المعايير الجديدة «من شأنها تجنيبنا ما يقرب من عشرة مليارات طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول 2055، أي أكثر من ضعف إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة في 2022»، وفق ما أشارت إليه وكالة حماية البيئة في بيان.

وقال مانيش بابنا رئيس منظمة «إن آر دي سي» البيئية في بيان، «إن المعايير الجديدة تمثل خطوة أساسية على طريق الحد من أكبر مصدر في بلادنا لتلوث الكربون وتوفير هواء أنظف ومناخ أكثر أمانا».

وتقدر وكالة حماية البيئة أن المدخرات من المعايير الجديدة ستفوق التكاليف بما لا يقل عن ألف مليار دولار.

وسيترك للشركات المصنعة للسيارات مهمة اختيار التقنيات التي ستعتمدها لتقليل انبعاثاتها.

في الماضي، خفف المصنعون حجم مركباتهم أو حسنوا كفاءة محركاتهم. وستتمكن الشركات من استخدام مرشحات جسيمات جديدة.

لكن نظرا لأن عديدا من الشركات المصنعة انخرطت بالفعل في مسار الانتقال إلى السيارات الكهربائية، فإن الوكالة تعول قبل كل شيء على تسريع هذه الحركة.

ووفق حساباتها، مع المعايير الجديدة، يمكن أن تصل السيارات الكهربائية إلى 67 في المائة، من مبيعات المركبات الخفيفة «سيارات المدن، ومركبات سيدان، وسيارات الدفع الرباعي، والبيك أب» في 2032، و50 في المائة من مبيعات الحافلات وشاحنات القمامة، و35 في المائة من شاحنات النقل المحلية و25 في المائة من شاحنات النقل المخصصة للمسافات الطويلة. والوضع ليس بالسهل للشركات المصنعة، فعلى الرغم من الازدياد الكبير في العامين الماضيين، فإن مبيعات السيارات الكهربائية بالكامل في الولايات المتحدة شكلت 5.8 في المائة فقط من السيارات المبيعة في 2022، وفق شركة «كوكس أوتوموتيف».

وأشار علي زيدي مستشار المناخ في البيت الأبيض خلال مؤتمر إلى أن التوقعات حول هذا الموضوع تخضع لمراجعة مستمرة مع التقدم التكنولوجي.

وإضافة إلى المساعدات العامة الكثيرة التي تهدف إلى تعزيز ظهور السيارة الكهربائية منذ أن تولى جو بايدن منصبه، استثمر القطاع الخاص 120 مليار دولار في تصنيع السيارات الكهربائية والبطاريات، بحسب زيدي الذي قال «إنه يكفي مراقبة ما يصنع وبأي سرعة».

تفاقم أزمة الكهرباء يدفع جنوب إفريقيا إلى خفض 5 آلاف ميجاواط من الشبكة الوطنية

الاقتصادية

دفع تفاقم أزمة الكهرباء في جنوب إفريقيا شركة «إسكوم هولدنجز» للكهرباء، المملوكة للدولة إلى خفض شبكتها الوطنية خمسة آلاف ميجاواط، حتى إشعار آخر.

وأضافت الشركة في تغريدة لها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أنها «ستواصل تنفيذ ما يسمى تخفيف الحمل الكهربائي، على المستوى الخامس، بسبب ارتفاع الطلب الأعلى من المتوقع».

وكانت الخطة السابقة للشركة هي تخفيف الحمل الكهربائي إلى ثلاثة آلاف ميجاواط.

وكانت جنوب إفريقيا قد شهدت أكثر من عشرة أيام من انقطاع التيار الكهربائي بشكل متناوب بين الأحياء هذا العام، حيث تسعى شركة «إسكوم» جاهدة لتلبية الطلب في محطات طاقة قديمة، تعمل بالفحم، تتعطل بشكل منتظم.

بدوره، قال ريتشارد وينرايت، الرئيس التنفيذي لـ«إنفستك بنك» لتلفزيون «بلومبيرج»، «إن أزمة الكهرباء في جنوب إفريقيا، ستتفاقم في العامين المقبلين، قبل أن تتحسن مع ظهور مصادر توليد الطاقة الخاصة على الإنترنت».

وربما تصبح شركة «إسكوم» التي تملكها الدولة في جنوب إفريقيا، لاعبا صغيرا في توليد الطاقة، في الأعوام العشرة المقبلة، حسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس.

وأضاف وينرايت أنه «يتعين الإسراع في إعادة هيكلة الشركة لتنقسم إلى ثلاثة أجزاء، إذ إن الحكومة الحالية بطيئة للغاية في الإصلاحات، كما أن الانتخابات المقرر أن تجرى في 2024، ستجعل إحراز تقدم في الإصلاحات أمرا صعبا».

وسيكون اصطفاف «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي» مع حزب «المناضلين من أجل الحرية الاقتصادية» في ائتلاف محتمل، أمرا سلبيا للمستثمرين الدوليين ولدى جنوب إفريقيا أعلى مستوى من عدم اليقين السياسي منذ عام 1994، ومن المتوقع أن تكون البيئة الكلية صعبة في البلاد.

بنمو أقل .. الاتحاد الأوروبي يتخلف عن توسيع قاعدة طاقة الرياح في 2022

الاقتصادية

تخلفت دول الاتحاد الأوروبي العام الماضي عن توسيع توليد طاقة الرياح، الأمر الذي يعطل طموح المنطقة في تعويض نقص واردات الطاقة الروسية، وفقا لدراسة أجراها مركز أبحاث الطاقة إمبر.

ووفقا لأرقام المركز، نما توليد الطاقة من الرياح في 2022 بنسبة 9 في المائة على أساس سنوي، أي أقل من متوسط النمو العالمي البالغ 17 في المائة، وفقا لـ»رويترز».

ومنذ أن خفضت روسيا بشكل كبير إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي العام الماضي، تعهدت بروكسل والعواصم مرارا بتسريع إجراءات الموافقة على توليد الطاقة المتجددة لتعزيز القدرات بشكل أسرع.

ويقول «إمبر»، «إن ألمانيا رائدة على مستوى العالم في نشر طاقة الرياح البرية، لكن في الأعوام من 2017 - 2021، قامت في المتوسط بتركيب ثلث السعة التي أضافتها سنويا في الأعوام الأربعة التي سبقت ذلك».

وأوضح التقرير إن توليد الطاقة من الشمس نما بنسبة 24 في المائة في الاتحاد الأوروبي في 2022، بما يتماشى مع المتوسط العالمي. وفي الولايات المتحدة، نما توليد طاقة الرياح بنسبة 15 في المائة والطاقة الشمسية بنسبة 25 في المائة في 2022 مقارنة بالعام السابق.

وعلى الرغم من التوسع البطيء، لا تزال دول الاتحاد الأوروبي تلبي حصة أكبر من طلبها على الطاقة من خلال الطاقة المتجددة مقارنة بالمناطق الأخرى.

وأظهر التقرير أن توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بلغ مستوى قياسيا يمثل 12 في المائة من إنتاج الكهرباء العالمي في العام الماضي ارتفاعا من 10 في المائة في 2021.

وقال التقرير «إن العام الماضي ربما شهد ذروة الانبعاثات من قطاع الكهرباء، وهو أكبر مصدر في العالم للانبعاثات». ودرس «إمبر» بيانات قطاع الكهرباء من 78 دولة في تقريره السنوي عن الكهرباء في العالم، بما يمثل 93 في المائة من الطلب العالمي على الكهرباء، وفقا لـ»رويترز». وخلص التقرير إلى أن مصادر الطاقة المتجددة والنووية شكلت مجتمعة حصة 39 في المائة من إنتاج الكهرباء العالمي العام الماضي مع ارتفاع حصة الطاقة الشمسية بنسبة 24 في المائة وطاقة الرياح بنسبة 17 في المائة مقارنة بالعام السابق.

ولبى النمو في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح 80 في المائة من الزيادة في الطلب العالمي على الكهرباء في 2022.

وزاد توليد الكهرباء من محطات تعمل باستخدام الفحم بنسبة 1.1 في المائة بينما تراجع توليد الكهرباء من محطات تعمل باستخدام الغاز بنسبة 0.2 في المائة نظرا لارتفاع أسعار الوقود.

ورغم ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الكهرباء بنسبة 1.3 في المائة في العام الماضي، فقد أسهمت زيادة الاعتماد على طاقة الرياح والطاقة الشمسية في إبطاء وتيرة الارتفاع.

12٪ من كهرباء العالم مصدرها الرياح والشمس

الشرق الأوسط

بلغ توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مستوى قياسياً يمثل 12 في المائة من إنتاج الكهرباء العالمي في العام الماضي، ارتفاعاً من 10 في المائة في 2021.

وقال تقرير صادر عن مؤسسة الأبحاث المستقلة «إمبر»، المعنية بشؤون المناخ والطاقة، إن العام الماضي ربما شهد ذروة الانبعاثات من قطاع الكهرباء، وهو أكبر مصدر في العالم لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المسببة للاحتباس الحراري.

ودرست «إمبر» بيانات قطاع الكهرباء من 78 دولة في تقريرها السنوي عن الكهرباء في العالم، بما يمثل 93 في المائة من الطلب العالمي على الكهرباء.

وخلص التقرير إلى أن مصادر الطاقة المتجددة والنووية شكلت مجتمعة حصة 39 في المائة من إنتاج الكهرباء العالمي العام الماضي، مع ارتفاع حصة الطاقة الشمسية بنسبة 24 في المائة وطاقة الرياح بنسبة 17 في المائة مقارنة مع العام السابق.

ولبّى النمو في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح 80 في المائة من الزيادة في الطلب العالمي على الكهرباء في 2022. وزاد توليد الكهرباء من محطات تعمل باستخدام الفحم بنسبة 1.1 في المائة، بينما تراجع توليد الكهرباء من محطات تعمل باستخدام الغاز بنسبة 0.2 في المائة نظراً لارتفاع أسعار الوقود.

ورغم ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الكهرباء بنسبة 1.3 في المائة في العام الماضي، فقد أسهمت زيادة الاعتماد على طاقة الرياح والطاقة الشمسية في إبطاء وتيرة الارتفاع. وقال التقرير إنه لو جاءت كل الكهرباء المولدة من الرياح والطاقة الشمسية من محطات تعمل بالوقود الأحفوري لكانت انبعاثات قطاع الكهرباء أعلى بنسبة 20 في المائة في 2022.

وأفاد التقرير بأن دول الاتحاد الأوروبي تخلفت عن توسيع توليد طاقة الرياح، فقد نما توليد الطاقة من الرياح العام الماضي في الاتحاد، بنسبة 9 في المائة على أساس سنوي، أي أقل من متوسط النمو العالمي البالغ 17 في المائة. ومنذ أن خفضت روسيا بشكل كبير إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي العام الماضي، تعهدت بروكسل والعواصم مراراً بتسريع إجراءات الموافقة على توليد الطاقة المتجددة لتعزيز القدرات بشكل أسرع.

وتقول «إمبر» إن ألمانيا «رائدة على مستوى العالم» في نشر طاقة الرياح البرية، ولكن في السنوات من 2017 – 2021، قامت في المتوسط بتركيب ثلث السعة التي أضافتها سنوياً في السنوات الأربع التي سبقت ذلك.

وقال التقرير إن توليد الطاقة من الشمس نما بنسبة 24 في المائة في الاتحاد الأوروبي في عام 2022، بما يتماشى مع المتوسط العالمي.

وفي الولايات المتحدة، نما توليد طاقة الرياح بنسبة 15 في المائة والطاقة الشمسية بنسبة 25 في المائة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق.

وعلى الرغم من التوسع البطيء، لا تزال دول الاتحاد الأوروبي تلبي حصة أكبر من طلبها على الطاقة من خلال الطاقة المتجددة مقارنة بالمناطق الأخرى. وبلغت الطاقة المولدة من الرياح والطاقة الشمسية 22 في المائة في الاتحاد الأوروبي العام الماضي، مقارنة بـ12 في المائة على مستوى العالم و15 في المائة في الولايات المتحدة.

النفط يرتفع بعد تراجع التضخم الأميركي والدولار

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الأربعاء، بعد تراجع معدلات التضخم الأميركية إلى 5 في المائة على أساس سنوي في مارس (آذار)، مسجلة أدنى مستوى لها منذ نحو عامين، فضلا عن تراجع الدولار.

وارتفع خام برنت 1.3 في المائة إلى 86.80 دولار للبرميل، بحلول الساعة 16:00 بتوقيت غرينيتش، كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.4 في المائة إلى 82.68 دولار للبرميل.

تباطأ التضخّم في الولايات المتحدة إلى 5 في المائة على أساس سنوي في مارس، مسجلا أدنى مستوى له منذ نحو عامين، وبالتالي انخفضت أسعار السلع إلى أدنى مستوياتها منذ مايو (أيار) 2021 مقابل 6 في المائة على أساس سنوي في فبراير (شباط)، وفق مؤشر أسعار الاستهلاك الصادرة عن وزارة العمل الأربعاء. وهذا يعزز من توقف المركزي الأميركي عن سلسلة رفع الفائدة.

وارتفعت مخزونات النفط الأميركية خلال الأسبوع الماضي، للأسبوع الثالث على التوالي، وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية، بمقدار 600 ألف برميل، مقارنة مع توقعات 8 محللين استطلعت «رويترز» آراءهم بانخفاض قدره 600 ألف برميل. تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة بدأت السحب من الاحتياطي الاستراتيجي من النفط الخام لديها من أبريل (نيسان) الحالي، لبيع نحو 26 مليون برميل حتى نهاية يونيو (حزيران) المقبل.

وهبط الاحتياطي الاستراتيجي لمخزونات النفط 1.6 مليون برميل الأسبوع الماضي، ليصل الإجمالي إلى 369 مليون برميل. كانت الأسعار ارتفعت نحو 2 في المائة يوم الثلاثاء وسط آمال في أن يبطئ مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وتيرة التشديد النقدي بعد نشر بيانات أسعار المستهلكين الأميركيين. وقال باتريك هاركر رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في فيلادلفيا إنه يشعر أن البنك المركزي الأميركي سيكتفي قريباً من رفع أسعار الفائدة.

النفط يستقر فوق 85 دولارا بعد زيادة مفاجئة في مخزونات الخام الأميركية

اندبندنت

استقرت أسعار النفط بالقرب من أعلى مستوى إغلاق منذ يناير (كانون الثاني)، إذ يتتبع المستثمرون قيود الإمدادات، وجرى تداول خام غرب تكساس الوسيط فوق 81 دولاراً للبرميل، بعد ارتفاعه بنسبة 2.2 في المئة أمس، في الوقت ذاته تراجعت الشحنات من روسيا بعد أن تعهدت موسكو بخفض الإنتاج، وفي الشرق الأوسط، لا تزال تدفقات النفط من إقليم كردستان العراق إلى تركيا شبه متوقفة.

شح الإمدادات

وعلى رغم أنه لم يطرأ تغير يذكر على أسعار النفط في التعاملات المبكرة، إلا أن تأثير المخاوف من شح الإمدادات مازال مستمراً قبيل تخفيضات إنتاج دول منظمة «أوبك».

وانخفض خام برنت خمسة سنتات إلى 85.57 دولار للبرميل، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ستة سنتات إلى 81.48 دولار للبرميل.

من جانبه قال رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في فيلادلفيا، باتريك هاركر إنه «يشعر أن البنك المركزي الأميركي سيكتفي قريباً من رفع أسعار الفائدة».

زيادة الإنتاج

في غضون ذلك، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، أن الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» ستحقق نسبة أعلى من زيادة إنتاج النفط في العامين الحالي والمقبل على عكس العامين الماضيين. وستفوق زيادات إنتاج الولايات المتحدة والبرازيل وكندا إنتاج «أوبك» بعد أن كشف منتجون رئيسون في الشرق الأوسط هذا الشهر عن خطط لخفض الإنتاج بنحو 1.16 مليون برميل يومياً بدءاً من الشهر المقبل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقرير آفاق الطاقة في الأجل القصير إنه «من المتوقع أن ينمو إجمالي إنتاج الدول غير الأعضاء في (أوبك) من الوقود السائل بواقع 1.9 مليون برميل يومياً في 2023، وبمقدار مليون برميل يومياً في 2024».

كما توقعت أن ينخفض إنتاج «أوبك» بمقدار 500 ألف برميل يومياً في 2023، ثم يرتفع مليون برميل يومياً في 2024، بعد انتهاء أجل اتفاق المجموعة في شأن الإنتاج.

توقعات 2024

وذكرت الإدارة أن نحو نصف الزيادة المتوقعة من الدول المنتجة من خارج «أوبك» في العامين المقبلين ستحققها الولايات المتحدة، متوقعة أن يرتفع إنتاج الخام الأميركي 5.5 في المئة إلى 12.54 مليون برميل يومياً هذا العام، وأن يصعد 1.7 في المئة أخرى إلى 12.75 مليون برميل يومياً في 2024.

كما تتوقع أن تنفق الأسرة الأميركية في المتوسط ما بين 2140 و2730 دولاراً على البنزين هذا العام انخفاضاً من 2780 دولاراً في عام 2022.

مخزون البنزين

وتراجعت مخزونات البنزين مع إجراء إصلاحات في المصافي، مما أثار مخاوف من ارتفاع الأسعار هذا الصيف، وعلى رغم ذلك قدرت إدارة معلومات الطاقة أن يرتفع إنتاج المصافي من البنزين بوتيرة أسرع من الاستهلاك في الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى زيادة المخزونات وخفض الأسعار.

وحذرت إدارة معلومات الطاقة من ارتفاع أسعار النفط الخام، إذ قد يضر بهوامش التكرير ويشجع المصافي على خفض الإنتاج، متوقعة أن يبلغ متوسط استخدام المصافي في الولايات المتحدة 90 في المئة هذا العام انخفاضاً من أكثر من 91 في المئة العام الماضي.

في تلك الأثناء حذر صندوق النقد الدولي أمس من أن الثغرات الكامنة في النظام المصرفي قد تؤدي إلى أزمة جديدة وتضر بالنمو العالمي هذا العام، لكنه حث الدول الأعضاء على الاستمرار في تشديد السياسة النقدية لكبح جماح التضخم العنيد».

يشار إلى أنه من المقرر أن تنشر منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» تقريرها الشهري غداً، بينما ستنشر وكالة الطاقة الدولية تقريرها يوم الجمعة، وسيتضمن التقريران أحدث التوقعات للعرض والطلب في سوق النفط.

ومنذ نحو أسبوع تراوحت أسعار نفط برنت عند متوسط 84 دولاراً للبرميل، صعوداً من متوسط 78 دولاراً مطلع الشهر الجاري، بحسب بيانات وكالة «رويترز».

العودة إلى 100 دولار

في وقت بدأ الحديث مجدداً عن احتمالية قوية لعودة الأسعار لمستويات 100 دولار لبرميل برنت خلال وقت لاحق من العام الحالي، بعد أن تضاءل هذا المستوى مع نشوب الأزمة المصرفية في الولايات المتحدة، وبدرجة أقل أوروبا، إذ توقع بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» في مذكرة بحثية، أن يصل سعر خام برنت إلى 95 دولاراً للبرميل بنهاية العام من 90 دولاراً في وقت سابق، وإلى 100 دولار في ديسمبر (كانون الأول) 2024.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: قيود التصدير قد تهدد التحول الأخضر

اقتصاد الشرق

قد يتأثر الاقتصاد العالمي تأثراً شديداً بأي زيادة كبيرة في قيود التصدير التي تفرضها دول مثل الصين والهند على المواد الخام الضرورية للتكنولوجيا الخضراء، وقد يزيد ذلك من صعوبة تحقيق أهداف المناخ، وفقاً لبحث أجرته «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

قالت المنظمة إن هذه القيود –المتمثلة في الضرائب غالباً إضافة إلى الحدود الكمية- زادت بأكثر من خمسة أضعاف على مدى العقد الماضي، ووصلت إلى خضوع 10٪ من قيمة الصادرات العالمية لواحد من تلك القيود على الأقل في الوقت الحالي.

احتلت الصين والهند والأرجنتين وروسيا وفيتنام وكازاخستان المراكز الستة الأولى من حيث فرض قيود جديدة في العقد الماضي. وقالت المنظمة إن تلك الدول جاءت أيضاً بين وجهات التصدير الأساسية التي يعتمد عليها كثير من الدول الأعضاء بـ«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» في الإمدادات.

زيادة التجارة والإنتاج

من جانبهما، قال الباحثان برزيميسلاف كوالسكي و كلاريس ليجيندر: «يشير البحث حتى الآن إلى أن قيود التصدير ربما تلعب دوراً لا يُستهان به في الأسواق الدولية للمواد الخام الحيوية، ما يؤثر على توافر الإمدادات وأسعارها. وإذا أخذنا في الاعتبار اعتماد دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» على الواردات ذات الصلة الموضحة في هذه الورقة البحثية؛ فإن هذا الوضع سيحتاج منا إلى تركيز أكبر».

تأتي نتائج هذا البحث في الوقت الذي أوضحت فيه المنظمة أيضاً أن هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في الإنتاج والتجارة في المواد الخام لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على التحول الأخضر، والتي تتراوح بين أربعة إلى ستة أضعاف.

على الجانب الآخر، شهد إنتاج الليثيوم والعناصر الأرضية النادرة والكروم والزرنيخ والكوبالت والتيتانيوم والسيلينيوم والمغنيسيوم أكبر زيادة في الإنتاج في السنوات الأخيرة.

واختتمت المنظمة: «رغم أن إنتاج وتجارة المواد الخام الحيوية توسع بسرعة على مدى السنوات العشر الماضية، فإن النمو لا يواكب الطلب المتوقع على المعادن، خاصة الضرورية منها لمسيرة التحول في الاقتصاد العالمي».

سعة طاقة الرياح المركبة عالميًا قد تتجاوز 1 تيراواط في 2023

أحمد عمار

الطاقة

من المتوقع تسجيل سعة طاقة الرياح العالمية رقمًا قياسيًا جديدًا خلال العام الجاري (2023)، بقيادة مشروعات الرياح البحرية، التي تشهد تركيزًا مكثفًا، مع نمو سلاسل التوريد المرتبطة بها.

وتوقعت شركة الأبحاث وود ماكنزي في تقرير حديث، أن تتجاوز القدرة التراكمية المركبة لطاقة الرياح العالمية مستوى 1 تيراواط بحلول نهاية العام الجاري.

وبلغت سعة طاقة الرياح التراكمية مستوى 906 غيغاواط في 2022، بزيادة 9٪ على أساس سنوي، وفق بيانات مجلس طاقة الرياح العالمي.

ويرى مدير الأبحاث في وود ماكنزي، لوك ليفاندوفسكي، أن طاقة الرياح ستنمو بوتيرة سريعة لتصل إلى 2 تيراواط خلال السنوات الـ8 المقبلة، وذلك بعد أن استغرق الوصول لمستوى 1 تيراواط نحو 40 عامًا.

ومن المقرر أن يأتي النمو المتوقع بدعم من الرياح البحرية، إذ تتوقع وود ماكنزي التركيز بصورة مكثفة على ذلك النوع خلال العقد المقبل مع التطور التكنولوجي ونمو سلاسل التوريد، الأمر الذي يجعل هناك سهولة في تنمية الطاقة البحرية بالعديد من المناطق.

وبحلول عام 2032، من المتوقع نمو طاقة الرياح البحرية بمقدار 7 أمثال، لتمثّل حصة تبلغ 26٪ من إجمالي سعة طاقة الرياح خلال السنوات الـ10 المقبلة.

انتعاش في الصين

من المرجح أن يشهد العقد المقبل إضافة قدرات جديدة من سعة الرياح البحرية في 30 دولة، ومع ذلك ستشكّل الصين وأوروبا ٪81 من الإضافات الجديدة العالمية على مدار السنوات الـ10 المقبلة.

وتوقعت وود ماكنزي أن تنتعش سوق الكهرباء المنتجة من طاقة الرياح في الصين بقوة خلال العام الجاري، ليضاعف المطورون مقدار السعة السنوية المضافة، مرجعةً ذلك التوقع إلى الطلب القياسي على توربينات الرياح الجديدة .

واستحوذت الصين على ٪70 من إجمالي طلبات شراء توربينات الرياح العالمية البالغة قدرتها 134.6 غيغاواط خلال 2022، وفق تقرير سابق لشركة وود ماكنزي.

ومن المرجح أن يبلغ متوسط سعة طاقة الرياح المضافة سنويًا في الصين نحو 80 غيغاواط بحلول عام 2032، لتشكّل ٪50 من السعة الجديدة عالميًا، بعدما أضافت 37 غيغاواط خلال 2022، وفق التقديرات الحكومية. وشهد العام الماضي (2022) إضافة نحو 44 غيغاواط من سعة طاقة الرياح العالمية، باستثناء الصين، ولكنها جاءت منخفضة بنسبة ٪4 على أساس سنوي.

وتسبّب ارتفاع معدل التضخم مع أزمة سلاسل التوريد في تأخير مشروعات بقدرة 3 غيغاواط حتى عام 2023 وما بعده.

وعلى صعيد الولايات المتحدة، هناك حالة من عدم اليقين التي تؤثّر في المشروعات الجديدة، إذ ينتظر المطورون قواعد الائتمان الضريبية من وزارة الخزانة الأميركية، بموجب قانون خفض التضخم.

وترى وود ماكنزي أنه مع وضوح السياسات وتطوير سلاسل التوريد والاستثمار في مشروعات النقل، ستنجح الولايات المتحدة في تحقيق إضافات سنوية بمتوسط 20 غيغاواط خلال المدّة من 2026 حتى 2032.

ويستعرض الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات سعة طاقة الرياح المضافة خلال (2022-2027) اعتمادًا على بيانات مجلس طاقة الرياح العالمي

أوروبا والشرق الأوسط

من المتوقع -أيضًا- أن تنجح الدول الأوروبية في إضافة إجمالي يتجاوز 343 غيغاواط من سعة طاقة الرياح البحرية والبرية خلال السنوات الـ10 المقبلة؛ إذ دفعت أزمة الطاقة الأخيرة القارة إلى العمل على زيادة القدرات الحالية.

وستشكّل طاقة الرياح البحرية ٪39 من إجمالي سعة الرياح الجديدة في أوروبا، على الرغم من نمو السعة البرية في الأسواق الناشئة بأوروبا الشرقية.

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، من المقرر أن يُسهم الهيدروجين الأخضر في زيادة الطلب على طاقة الرياح، ما يؤدي إلى إضافة 72 غيغاواط من السعة الجديدة على مدار الأعوام الـ10 المقبلة.

ورغم ذلك، وصفت وود ماكنزي نمو طاقة الرياح في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على المدى القريب بالمتواضع، إلّا أنها تتوقع نجاح المنطقة تجاوز علامة 5 غيغاواط من السعة الجديدة سنويًا بداية من عام 2025 حتى 2032، لتحقق متوسط نمو سنوي يبلغ ٪42.

ويرصد الرسم البياني التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- سعة طاقة الرياح البرية والبحرية المضافة خلال عامي 2021 و2022

شكراً